# اقتصاد

### العقود هي المصدر الأساسي للفساد

# استرداد أكثر من مليار ليرة سورية من ٥٠٠ فاسد

## قاضي الإحالة المالي الأول بدمشق: معظم الدعاوى لها علاقة بالرشاوى

**| محمد راكان مصطفى**

كشف قاضي الإحالة المالي الأول بدمشق حسان سعيد عن فصل نحو ٤٩٨ قضية من قبل دائرة الإحالة المالية بدمشق، وعن استرداد مبالغ تجاوزت المليار ليرة سورية خلال العام الفائت (٢٠١٩).

ولفت سعيد في حديثه لـ«الوطن» إلى الانعكاسات التي حدثت بسبب الحرب الظالمة على سورية والتي تسببت بازدياد الجرائم ومنها الجرائم الاقتصادية بسبب سوء الوضع الذي يعاني منه المواطن نتيجة استهداف الدول الداعمة للإرهاب في حربها الاقتصادية مقدرات الشعب السوري.

وحول وجود حالات فساد تشمل الصف الأول والثاني من الموظفين الحكوميين، قال: ما وعد به السيد رئيس الجمهورية تم تنفيذه في الواقع ولمسناه بأنفسنا من خلال تقديم بعض الأشخاص الذين كانوا يستلمون بعض المهام ومن الناس المعروفين في البلد وتمت محاكمتهم، منهم يحاكمون أمام محاكم الجنايات ومنهم من حكم وصدر بحقهم أحكام قضائية.

وحول نمط التفكير السائد لدى الفاسدين بأنه وبمجرد وصولهم إلى القضاء فهم قادرون على دفع رشوى لتحل قضيتهم بين سعيد أن هذا الأمر يتعلق بأخلاقية من يقوم بالعمل، مؤكداً عدم صحة مثل هذه الادعاءات إذ إن قرارات القاضي تبنى على التحقيقات الأولية وما تقدمه من دلائل ووثائق على ارتكاب الجرم.

وأكد على تمتع القضاة بالحصانة من أي تدخل، مضيفاً: وحتى لو تعرض القاضي لأي ضغوط أو ممارسات خارجية لا يمكن للقاضي أن يستجيب لهذه الضغوط والممارسات، ويقوم بتطبيق القانون وتنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي القاضي لا أحد يستطيع أن يفرض سيطرته عليه.

وبين سعيد أن الفساد المالي يمكن أن يوجد في كل القطاعات التي يكون فيها احتكاك للمواطن مع موظف القطاع العام وبحسب الحاجة في كل القطاعات، مبيناً وجود تعدد في قضايا الفساد المالي منها ما يتعلق بالعقود المنظمة مع الجهات العامة حيث يتم التواطؤ بين بعض ضعاف النفوس في القطاع العام والمسؤولين عن إجراء المناقصات أو عمليات الشراء للقطاع العام وبين التجار وهناك أيضاً فساد فيما يتعلق بالرشاوى لتسيير أمور بعض الناس وهناك أشخاص ليسوا موظفين ويمارسون الفساد بادعائهم بأنهم ينتمون إلى صفة معينة أو إلى جهة رسمية ويستغلون ذلك بالتأثير على سلوك الناس وابتزازهم لدفع الرشاوى، مضيفاً: الفاسد رجل ذكي يستخدم ذكاءه في سبيل إيهام الغير والاحتيال عليهم، وبإيهامهم بأنه يستطيع استغلال منافذ القانون، ويلجأ إلى وسيلة الاحتيال والنصب بداعي السمسرة والادعاء وبأنه يستطيع أن يقدم خدمة ما لدى مسؤول ما.

وأوضح سعيد أن أغلبية الدعاوى تتمحور في الرشاوى، وهي تلحق الضرر بالمال العام، منوهاً بأن الرشاوى بالمبالغ الكبيرة يكون في المواد التي يتم التعاقد عليها مع التجار أو مع القطاع الخاص.

وبين سعيد أن الفساد المالي لا يقتصر على القطاع العام وإنما يقع في القطاع الخاص مشيراً إلى وجود فساد ضمن آلية التعامل مع الغير، وقد يحصل هناك فساد برفع أسعار المنتجات أو عدم إعطاء المواطن النوعية الجيدة من المواد المنتجة، ناهيك عن الإخلال بالمواصفات في إنجاز المشاريع المتعاقد عليها مع القطاع العام، أو من خلال توريد مواد للدولة تكون مخالفة لمواصفة معينة أو بأسعار غير واقعية وبالتالي هذا يعتبر مساهمة من القطاع الخاص في الفساد الذي يحصل في القطاع العام.

ولفت سعيد إلى أن العقود المصدر الأساسي للفساد لكون العقود تحمل قيماً مادية ومبالغها كبيرة أي تاجر أو أي شخص من ضعاف النفوس يريد أن يحقق كسباً مادياً يلجأ إلى أن يفسد الموظف حتى يحقق أرباحاً فاحشة بطريقة مخالفة، معتبراً أن الخلل ليس بالقوانين الخاصة بالعقود وإنما الخلل بالعنصر البشري وبأخلاقية الشخص القائم على مفصل العمل منوهاً بوجود حالات تلاعب بتقديم وفض العروض سواء بتقديم عروض وهمية أو من خلال اتفاق بين العارضين مقابل الحصول على مبلغ لقاء انسحابهم وانتهاء بالتلاعب بمواصفات التنفيذ.

وأكد سعيد انحسار عمليات التزوير في نقل ملكية عقارات أو سيارات بعد أن تم ضبط عدد من الحالات ومحاكمتهم، مضيفاً: تم تحجيم هذه الجرائم بنسبة تجاوزت الـ٩٠٪، نتيجة لتوجيهات الحكومة وإجراءات وزارة العدل في هذا المجال.

وبالنسبة لحالات تزوير العملة أوضح أنها موجودة بشكل بسيط وتقتصر على حالات فردية، مشيراً إلى أنه في السابق قبل الأزمة كانت جرائم تزوير العملات منتشرة أكثر من الوقت الحالي، وأعاد السبب في انخفاضها إلى الجهات الرسمية والقوانين الرادعة لهذا الجرم، إذ لا يوجد إخلاء سبيل لمن يثبت عليه جرم ترويج العملات المزورة وبالتالي العقوبة الرادعة هي التي دفعت إلى الإحجام عن هذا الفعل.

وبين سعيد أن قضايا جمع الأموال أصبحت في الوقت الحالي أقل مما كانت عليه في السابق، كاشفاً أن هذا النوع من الجرائم لم تتجاوز عشر في عام ٢٠١٩، مبيناً أن مبالغ جمع الأموال تكون مبالغ كبيرة صحيح ووصلت في بعض القضايا إلى المليار ليرة.

وقال: هناك البعض ممن يستغلون حاجة الناس ويوهمونهم بتشغيل أموالهم من أجل تحسين وضعهم المعيشي، وفي البداية يعطون أرباحاً لفترة محددة ويقنعون الناس بأنهم يعملون بشكل جيد، موضحاً أن أي مدع طالب حق يسمى المدعي الشخصي عندما ينصب نفسه مدعياً شخصياً.

وعن عدم الأخذ بتقارير الجهات التفتيشية بين أن نص القانون في القضايا الجنائية يأخذ بالضبوط المنظمة أولياً وهي تقارير الجهات التفتيشية وجهاز الرقابة المالية، ويعمل بها حتى يثبت عكسها، لافتاً إلى أنه في بعض الأحيان يحدث أن تجلب الهيئة المركزية تحقيقات معينة ثم تبرز الجهة المعنية صاحبة الصلاحية ما يدحض وما ورد في التقرير، والقاضي من الأولى أن يأخذ بالبيانات التي تثار أمامه، مضيفاً: أما إذا لما يطرأ شيء ينافي ما جاء في التقرير وكان التقرير منطقياً فيتم الأخذ به.

---

### أسئلة التجار للحكومة حول التعامل بالقطع الأجنبي

# أفكار ومقترحات للحصول على تعليمات تنفيذية من المصرف المركزي

**| الوطن**

علمت «الوطن» عن مداولات تجري بين التجار وخاصة أعضاء غرفة تجارة دمشق حول التعليمات التنفيذية للمرسومين ٣-٤ اللذين شدّدا عقوبات التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات، وكل من يتداول أخباراً أو أسعاراً ملفقة حول أسعار الصرف، تضمنت تساؤلات ومقترحات بهدف طرحها للنقاش مع الجهات الحكومية المعنية.

وتلقت الغرفة تساؤلات عديدة من التجار، التي لا تستطيع الإجابة عنها بشكل قاطع ما لم ترد تعليمات تنفيذية واضحة للمرسومين ٣ و٤، من أبرزها أن هناك عدداً كبيراً من التجار يقومون بتصدير بضائعهم إلى خارج القطر، ويتم هذا التصدير من خلال زيارة تجار عرب وأجانب للأسواق المحلية، ويتم بيعهم البضائع بالقطع الأجنبي، ما يضطر التجار إلى قبض ثمنها أو جزء منه بالقطع الأجنبي، وباقي الثمن عادة يرد بشكل حوالات حسب المدة المتفق عليها أثناء البيع.

وهناك عدد من المستوردين الذين يمولون مستوراداتهم بوسائلهم الخاصة لأنها لا تدخل بالقوائم الممولة من المصارف وهي مواد ضرورية للأسواق، وللحدّ من تهريب هذه البضائع بطرق غير نظامية، إضافة إلى دفع أجور الحاويات المصدرة والغرامات المترتبة أحياناً عن التأخير في هذه الحاويات سواء بالاستيراد أم التصدير، والذي يتم بالقطع الأجنبي، وهي قضايا تتطلب توضيحاً.

ومن بين ما يتم تداوله أيضاً، أنه بعد مرور أكثر من شهر على صدور المرسومين التشريعيين رقم ٣ و٤ لم يصدر حتى الآن أي توضيحات من البنك المركزي لإيجاد حلول عملية لاستمرار الحركة التجارية في بيع المنتجات السورية لزبائن الدول المجاورة في الأسواق السورية، والتي تكون غالباً بطريقة البيع نقداً وبالقطع الأجنبي لزبائنهم القادمين إلى سورية، وقد لوحظ تراجع الحركة التجارية في الأسواق، وكذلك عزوف العديد من المستوردين الذين لا تدخل أصنافهم ضمن لائحة تمويل المستوردات عن استيراد البضائع، وهذا سيشكل نقصاً في معروض البضائع ويفتح المجال لتهريبها.

ومن المقترحات المتداولة السماح بالتعامل بالقطع الأجنبي سواء بالتصدير أم الاستيراد لمن تتطلب أعمالهم التعامل مع الأسواق الخارجية، إذ إن هذا التعامل محصور فقط مع الخارج وليس له علاقة بالتعاملات الداخلية في الأسواق، وأن يحدد لهم سعر صرف خاص وهو سعر الدول المجاورة عندما يبيعون حصيلة هذا القطع للمصارف أو شركات الصرافة، وأن تستخدم هذه الحصيلة في تمويل المستوردين الذين لا تدخل أصنافهم في لائحة تمويل المستوردات.

وحسب ما علمت به «الوطن» فإن نسبة ٦٠ بالمئة تقريباً من الصادرات التي تشمل الألبسة، وخاصة الداخلية، والبياضات والأراكيل ولوازمها.. وغيرها من البضائع؛ تتم عبر شراء التاجر القادم من لبنان والعراق والأردن بشكل مباشر من أسواقنا، وليس عبر وكيل كما هو متبع في التصدير «الكبير»، حتى إن بعض تجار الخليج ودول المغرب العربي أيضاً يلجؤون أحياناً إلى الشراء المباشر من التجار في أسواقنا، ويتم تسليم ثمن تلك البضاع بالقطع الأجنبي، أو جزء منها، ومن ثم يتم شحن البضاعة، من دون فتح اعتمادات مصرفية ولا بوالص أو تمويل، وصحيح أن قيم الفواتير تتراوح بين ١٠ و١٥ ألف دولار، لكن هناك عشرات التجار العرب يشترون بشكل يومي من سوق دمشق.

وهناك مقترحات حول علاوة التصدير المحددة بنسبة ١٥ بالمئة زيادة على السعر التفضيلي للدولار التي تعطى للمصدرين الراغبين في بيع قطع التصدير للمصرف المركزي بألا تكون نسبة ثابتة، وإنما متغيرة بشكل يومي لتشجيع المصدرين على بيع حصيلة القطع الأجنبي للمركزي.

ويتداول أيضاً أن الوسط التجاري بحاجة إلى تعليمات تنفيذية للمرسومين ٣و٤، وينتظرها، لكن لا علم فيما إذا كانت سوف تصدر أم لا، نظراً لتضارب المعلومات حيالها، علماً أن السوق راكد، وهناك نقص في بعض المواد، حتى إن أسعار بعض السلع ارتفعت منذ شهر بنحو ١٠ بالمئة تقريباً، رغم استقرار سعر الصرف، بسبب انخفاض توافرها، والتخوّف لدى التجار من المستقبل، وتوضيح آلية التعامل مع القطع الأجنبي في المناحي التي لم يغطها المرسومان بشكل مباشر.

كما أن بعض التجار استغربوا من المصرف المركزي عدم مشاركة الحاكم أو نائبه في ندوة الأربعاء التجاري قبل أسبوعين، للإجابة عن التساؤلات التي تعد حرجة، ومهم جداً تقديم إجابات حاسمة عنها.

وأرسلت «الوطن» أمس عدة أسئلة للمصرف المركزي حول التعليمات التنفيذية وطريقة التعامل مع بيع التجار الخارجيين مباشرة من أسواقنا، وشكاوى تأخر تمويل المستوردات عبر المصارف وشركات الصرافة وارتفاع معدلات العمولة، علماً أنها أرسلت عدة أسئلة أخرى منذ ٢٠١٩/١١/١٧ وذلك بناء على الكتاب المرسل من وزارة الإعلام إلى الصحيفة المتضمن تكليف مدير مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط للردّ على أي استفسار صحفي حول السياسة النقدية، وبعد اتصال هاتفي مع المدير المعني في وقت سابق للاستفسار عن بعض القضايا، طلب إرسال كل الاستفسارات عبر البريد الإلكتروني، لكن، لا جواب حتى تاريخه.

---

### رئيس ضابطة المكافحة في الجمارك:

## كشفنا وسائل التلاعب والتزوير لتهريب المازوت

**| عبد الهادي شباط**

كشف رئيس ضابطة المكافحة في الجمارك المقدم إياد عدرا لـ«الوطن» عن ضبط ٢٩ قضية تهريب خلال الأسبوع الماضي اشتملت على قضايا تهريب مازوت وقطع غيار سيارات ومحركات كهربائية ومواد أولية لصناعة الأسنان ومستحضرات عناية بالبشرة وأجهزة خلوي وأدوات كهربائية.

وبيّن أن قيمة الغرامات المتوجبة على هذه القضايا بلغت ٣٠٠ مليون ليرة تم تحصيل نحو ١٠٧ مليون ليرة منها.

واعتبر أن هناك حالة تركيز على المنافذ والطرقات الرئيسة التي عادة ما تسلكها المهربات للوصول للأسواق المحلية، حيث تم ضبط العديد من المهربات على اتوستراد دمشق حمص، ومنها قضايا تهريب المازوت، حيث تعمل بعض الشاحنات المحملة بمادة المازوت لتغيير وجهتها، إضافة لحالات تهريب مازوت من المناطق الحدودية، حيث تم ضبط العديد من الشاحنات بهذا الخصوص.

وعلى صعيد التلاعب بالبيانات، بين أنه تم ضبط العديد من حالات التلاعب والتزوير في البيانات الجمركية لإدخال المهربات بطرق غير شرعية واستخدام العديد من البيانات القديمة لإدخال كميات ومواد مشابهة لما ورد في البيانات لكن بكميات أكبر ولفترات زمنية أطول من المسموح به.

وأشار إلى أن معدلات التهريب تراجعت مؤخراً بفعل كثافة الحملة التي تنفذها الجمارك وحالة التشدد في التعامل مع قضايا التهريب وعدم التهاون فيها الأمر الذي أسهم عن حالة تخوف لدى الكثير من المهربين، ودفعهم إما لترك التهريب أو لتغيير أساليبهم وتوخي الكثير من الحذر والحيطة في نقل وإدخال المهربات.

وبين أن الجمارك لا تهدف عبر حملاتها المكثفة وتشددها في التعامل مع ظاهرة التهريب إلى إرباك النشاط التجاري، وإنما لتنفيذ السياسة الاقتصادية وحماية الصناعة الوطنية والليرة السورية، وخاصة أن البلد يمر بظرف اقتصادي صعب جراء حالة الحصار الاقتصادي المفروضة على البلاد منذ سنوات.

ونوّه بأن هناك توجيهات دائمة للعناصر بالتركيز على تنفيذ المهام الجمركية وفق الأنظمة المعمول بها، وأن هناك متابعة للعناصر وتقييماً مستمراً، وأي ملاحظة يتم التعامل معها والمحاسبة.

---

# «التموين» تدرس زيادة كميات المواد المباعة

## نجم: لن تصل مواد البطاقة الذكية إلى السوق السوداء

**| حسن العبودي**

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» عن دراسة كمية المواد الموزعة عبر البطاقة الذكية بهدف زيادتها، وإدخال مواد جديدة، وذلك من خلال دراسة طلبات المواطنين لمعرفة المواد التي يطلبونها بشكل أكبر من غيرها، وكانت هي السمون والمتة والمعلبات، على أن تتم إضافة إحدى هذه المواد بداية الشهر المقبل، مشيراً إلى أن البحث جارٍ عن طرق تأمين هذه المواد بشكل مستمر.

وبيّن سليمان أن الوزارة كانت قد وجهت منافذ وصالات السورية للتجارة بمتابعة العمل حتى في يومي الجمعة والسبت، ولكن بحسب الإحصاءات والجداول الواردة إلى الوزارة فإن نسب التوزيع منخفضة في أيام العطلة، كاشفاً عن زيادة صالات ومنافذ السورية للتجارة بشكل يومي.

ونوّه بالقرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء والقاضي بفتح منافذ للسورية للتجارة في الدوائر الحكومية، إذ يلزم القرار الدوائر الحكومية بتأمين غرفة تعتبر منفذاً لبيع المواد السورية للتجارة، مشيراً إلى وجود العديد من الطلبات المقدمة من الوزارات والدوائر الحكومية لتخصيص منفذ للسورية للتجارة فيها، وهي قيد الدراسة، وسوف يتم العمل بها مباشرة فور تجهيزها، إذ يحتاج الطلب ليوافق عليه إلى كشف من الوزارة وتأمين موظفين بالبيع.

وكشف عن وضع ١٥١ منفذاً للسورية للتجارة في سورية بالخدمة قريباً بهدف تخفيف الازدحام وتسهيل عمليات البيع، إذ تم توقيع عقد مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية لبيع المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية من خلال ١٠٠ صالة تابعة لها والاتفاق مع الجمعيات التعاونية لبيع ذات المواد عبر ٥١ صالة تابعة لها.

وفيما يخص استبعاد شرائح معينة من استلام المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية أكد سليمان أن هذا القرار قيد الدراسة ولا يوجد شيء رسمي بعد، وفي حال اتخاذه ستتم دراسة الشرائح بدقة بحيث تكون ممن لا يحتاج هذه المواد بسعر مدعوم مطلقاً.

وبلغت مبيعات صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة من السكر والأرز والشاي والزيت عبر البطاقة الالكترونية منذ بداية شهر آذار الجاري ولغاية اليوم الخامس منه ما يزيد على ٧٣٢,٧ ألف كيلو غرام سكر، وقرابة ٣٩٨,٦ ألف كيلو غرام رز، و١٢,٤ ألف كيلو غرام شاي، و١٢٤,٢ ألف ليتر زيت.

وأكد مدير «السورية للتجارة» أحمد نجم لـ«الوطن» وجود إقبال شديد من المواطنين على شراء الزيت، بشكل خاص، نافياً تسرب أي من المواد التي يتم بيعها عبر البطاقة الذكية إلى الأسواق وبيعها بأسعار أعلى بقصد التربح.

ونوّه بأن هناك دراسة لمنع بيع المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية لشرائح محددة من المواطنين الذين لا يحتاجون الدعم، مبيناً أن توقيت تنفيذ ذلك غير معروف بشكل دقيق حتى الآن، لكنه سيكون قريباً، مؤكداً أنه لم يتم تحديد المادة المزمع إضافتها إلى البطاقة الذكية بداية الشهر القادم حتى الآن.

> قسم من المجتمع ينبغي ألا يحصل على مواد الذكية